

دراسة تحليلية عن مشاركة المرأة وفعالية دورها في إدارة روابط مستخدمي المياه في الفيوم

أكتوبر 2010



المحتويات

3	ملخص الدراسة
7	المقدمة
9	خلفية نظرية
12	منهجية الدراسة
13	نتائج الدراسة
13	أ- الهيكل التنظيمي لروابط مستخدمي المياه ودور المرأة في إدارة المياه
19	ب- السيدات بروابط مستخدمي المياه
21	ت- دوافع انضمام السيدات للروابط
25	ث- العوامل التي تؤثر على مستوى مشاركة السيدات
27	ج- العوامل التي تؤدي إلى عزوف السيدات عن المشاركة
30	توصيات لزيادة تفعيل دور المرأة بروابط مستخدمي المياه
33	ملحق (1): بيان بروابط مستخدمي المياه على بحر الزاوية وبحر سنهور
35	ملحق (2): خلفية عامة عن روابط مستخدمي المياه
39	ملحق (3): أسئلة حلقات النقاش الجماعية لعضوات الرابطة

ملخص الدراسة

قام مركز خدمات التنمية، بناء على طلب من رابطة المرأة العربية، بدراسة كيفية التعرف على العوامل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة مشاركة النساء بروابط مستخدمي المياه مع التركيز على عشرة روابط على بحر سنهور وبحر الزاوية بمحافظة الفيوم. هذا بالإضافة إلى التعرف على مدى فعاليتهم في إدارة هذه الروابط. وذلك من أجل الاسترشاد بنتائج الدراسة في جهود الرابطة لزيادة تمثيل النساء في روابط مستخدمي المياه بالفيوم ودمج مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين السيدات والرجال على المستوى المؤسسي لوزارة الموارد المائية والرى وكذا زيادة الوعي بين المجتمعات المحلية المختارة بالفيوم حول أهمية المساواة بين النوع الاجتماعي بإدارة المتكاملة للموارد المائية.

واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام أدوات بحث كيفية ، حيث تضمنت الأدوات التي تم استخدامها مراجعة المصادر الثانوية بما في ذلك الاحصاءات الرسمية والدراسات التي ركزت على دور المرأة في القطاع الزراعي بوجه عام وفي إدارة المياه بشكل خاص، ذلك بالإضافة إلى إجراء مقابلات معمقة وحلقات نقاش بؤرية مع الجهات والأشخاص المعنيين. وقد قام فريق العمل أيضاً بالملاحظة المباشرة لورشتي عمل تقدير الاحتياجات التدريبية وكذلك اجتماعات مجلس إدارة ثلاثة روابط على ترع فرعية (الربع الشرقي - الربع الكبير - ونقاليفة) بالإضافة إلى اجتماع لجنة تمثيلية برابطة مستخدمي المياه على بحر الزاوية.

حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه ينحصر تمثيل المرأة الريفية في اللجنة التمثيلية/مجلس إدارة روابط مستخدمي المياه على التكتلات السكنية بإعتبار أنها تستخدم المياه للأغراض المنزلية فقط. وبالتالي تعنتي جميع المشاركات بروابط مستخدمي المياه محل الدراسة بالموضوعات الخاصة بجودة المياه وتحديد الأثار الضارة للمخلفات المنزلية اعتقاداً منهن أنه ليس لهن أدوار أخرى يمكن أن يقمن بها. فدور المشاركات يقتصر على تنظيم الاجتماعات الشهرية لمجلس الإدارة والاجتماع الشهري للجنة التمثيلية، والقيام بأعمال التوعية للجيران والأقارب عن التلوث البيئي، والإشراف على جمع القمامة وحرقتها بأماكن بعيدة، وجمع الشكاوى من الاهالي لتوصيلها لأعضاء مجلس الادارة.

وبالرغم من أن مجلس إدارة روابط مستخدمي المياه لم يتغير به التمثيل النوعي إلا أن التمثيل النسائي ارتفع بشكل كبير باللجان التمثيلية بمعظم روابط مستخدمي المياه محل الدراسة، حيث شهدت اللجان التمثيلية بمعظم روابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية زيادة في عدد السيدات العضوات خلال العشرة أشهر التي سبقت الدراسة، فبالإطلاع على الإحصاءات الخاصة بتمثيل النساء بالعشرة منظمات مستخدمي مياه التي ذكرت بدارسات سابقة، وجد أن عدد السيدات (عضوات اللجنة التمثيلية) زاد بشكل ملحوظ بروابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية ولكن لم تشهد الاتحادات أية زيادة باللجان التمثيلية، وذلك لأنه يتم تصعيد أعضاء مجلس إدارة روابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية لعضوية اللجان التمثيلية بالاتحادات وغالباً ما يتم تصعيد عدد أكبر من الرجال. وسبب آخر لضعف التمثيل النسائي باتحادات مستخدمي المياه هو عدم رغبة النساء أنفسهن في عضوية أكثر من منظمة وذلك لانشغالهن بمسئوليات اجتماعية واقتصادية أخرى.

وتقوم اللجان التمثيلية بروابط مستخدمي المياه بتنفيذ ومتابعة المشروعات التي يحددها ووافق عليها مجلس الإدارة ولا تتمتع اللجنة التمثيلية بالصلاحيات التي من المفترض أن تضمن فعالية مجلس الإدارة وروابط مستخدمي المياه ككل، أي أن المهام الفعلية للجان التمثيلية على أرض الواقع مخالفة للائحة التنفيذية الخاصة بمنظمات مستخدمي المياه. حيث يمكن أن تكون زيادة التمثيل النسائي باللجان التمثيلية أحد العوامل التي أدت إلى عدم تفعيل أدوار ومسئوليات تلك اللجان الرقابية، وذلك لأن النساء بالريف لم يعتدن على تقويم الرجال وبالتالي فهن غير قادرات على الاشراف على أداء مجلس الإدارة الممثل بأغلبية ذكورية.

وترى العضوات التي تم عمل مقابلات متعمقة معهن أن الزيادة العددية في التمثيل النسائي باللجان التمثيلية (أو حتى بمجالس إدارات الروابط) لا يعكس تفعيل لدور المرأة في إدارة المياه حيث أن عدد كبير من السيدات يحضرن اجتماعات اللجنة التمثيلية ليس من دافع المشاركة في إدارة المياه ولكن من أجل الاستفادة الشخصية (وفي معظم الأحيان إفادة أقاربهن من النساء) من البدلات والحوافر العينية التي يقدمها مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه". ولذلك أوصت عضوات اللجان التمثيلية بتطبيق معايير اختيار للسيدات التي يتم اختيارهن للمشاركة بأنشطة الروابط والتي يمكن أن تتضمن سابقة المشاركة بأنشطة مجتمعية والخبرة بالأعمال الزراعية أو على الأقل الامام بالمعلومات الزراعية.

فبالنسبة لنساء اللاتي هن عضوات بمجلس الإدارة، فقد أظهرت نتائج المقابلات الفردية أن الغالبية (12 من إجمالي 14 مقابلة) كانت لهن سابقة المشاركة بأنشطة مجتمعية ممثلة في تيسير أو حضور المدارس الحقلية أو فتح فصول محو أمية أو المشاركة في مشروعات جميعات تنمية المجتمع المحلي.

أما بالنسبة للحالة العملية، فكان عدد قليل (4 من 14) من العضوات يقمن بأنشطة مولدة للدخل أو يعملن نظير أجر (بجانب أعمال الزراعة)، ولكن 98% من العضوات اللاتي تمت مقابلاتهن من خلال مجموعات النقاش والمقابلات الفردية كن يقمن بأعمال إنتاج زراعي وحيواني داخل أسرهن بدون أجر.

وأظهرت نتائج المقابلات الفردية التي تمت مع 14 عضوة وحلقات النقاش البؤرية التي أجريت مع 90 عضوة من عضوات العشرة روابط المستهدفة من مشروع "حقوق المرأة في المياه" المنفذ من قبل رابطة المرأة العربية، أن مشاركة المرأة بروابط مستخدمي المياه تكون من دافع الاستفادة الشخصية وإفادة أفراد الأسرة أو المجتمع بوجه عام. وتفصيلاً تضمنت دوافع انضمام السيدات لمنظمات مستخدمي المياه الحصول على المعلومات، وتنمية القدرات الشخصية وتحقيق الذات، ووجود قيادات مجتمعية من العنصر النسائي داخل الرابطة، ونتيجة تشجيع الأقارب، وغياب الزوج بسبب السفر أو الوفاة، وإفادة المجتمع والاستجابة لاحتياجاته، وتحسين الدخل (بالنسبة للعضوات الناشطات بمشروعات جمع القمامة)، وأخيراً استجابة لمشروع "حقوق المرأة في المياه".

والزيادة العددية في التمثيل النسائي سواء على مستوى مجلس الإدارة أو على مستوى اللجان التمثيلية بروابط مستخدمي المياه لا تعكس فعالية دور المرأة في إدارة المياه. فدوافع وأسباب الانضمام عديدة ولكنها لا تضمن المشاركة الفعالة للمرأة، حيث أن هناك عدة عوامل تؤثر على مستويات مشاركة المرأة بالروابط والتي من ضمنها سابقة المشاركة بأنشطة مجتمعية، والتنشئة داخل الأسرة، ووجود برامج لتنمية قدرات العضوات بالروابط، ومستوى التعليم السائد بين السيدات، وتوافر الدعم المادي الخارجي والإعتمادات المالية اللازمة لمزاولة مسئوليات الرابطة، ومدى استجابة الجهات المعنية لاحتياجات المجتمع.

أما بالنسبة للعوامل التي تؤدي إلى عزوف السيدات عن المشاركة، فضمنت هذا العوامل الظروف الاجتماعية التي تفرض على المرأة الريفية الأدوار والمسئوليات المنزلية التي تقوم بها المرأة داخل الأسرة منذ سن مبكر من العمر وبذلك تؤدي إلى عدم تمكن المرأة الريفية من تحقيق التوازن بين الأدوار الأخرى (المنزلية والانتاجية والمشاركة المدنية). وتضمنت أيضاً هذه العوامل وجود تجاهل المجتمع لدور المرأة وعدم اقتناع المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في قطاع الزراعة بشكل عام وإدارة المياه بشكل خاص، ذلك بالإضافة إلى قلة أو غياب الحوافز المادية والعينية التي قد تشجع من مشاركة المرأة ووجود عوامل داخلية بروابط مستخدمي المياه تؤدي أيضاً إلى عزوف السيدات عن المشاركة.

وقد تطرقت الدراسة إلى التعرف على توصيات عضوات منظمات مستخدمي المياه والجهات المعنية لزيادة تفعيل دور المرأة بإدارة المياه، والتي تضمنت الاحتياج إلى تنسيق كافي مع الجهات الخارجية المعنية بإدارة المياه مع إيضاح ضرورة التكامل بين أدوار ومسئوليات تلك الجهات في الإدارة المتكاملة للمياه. وكذلك ضرورة تصميم برامج لرفع الوعي المجتمعي عن الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع بوجه عام وبقطاع الزراعة على وجه الخصوص وتصميم برامج توعية بيئية عن مخاطر تلوث المياه وتقديم الدعم الفني اللازم للعضوات عن كيفية تنظيم حملات توعية بشكل منهجي ومخطط. وتضمنت أيضاً التوصيات الخاصة بتفعيل مشاركة المرأة الاحتياج لبرامج رفع القدرات المؤسسية لمنظمات مستخدمي المياه وتشجيع العضوات على القيام بأنشطة غير جمع القمامة بالإضافة إلى ضرورة قيام الإدارة المركزية للتوجيه المائي بالمتابعة المستمرة لأداء منظمات مستخدمي المياه وتقييم مستوى مشاركة المرأة بها من خلال وضع مؤشرات متابعة وتقييم مراعية للنوع الاجتماعي وإدخال منهجية الإدارة بالنتائج بإدارة المتابعة والتقييم التابعة للإدارة المركزية للتوجيه المائي.

1- المقدمة:

بدأ تكوين منظمات مستخدمي المياه في عام 1989 من أجل تطوير نظم إدارة الري من توصيل للمياه وتشغيل وصيانة الإنشاءات المائية وحسن استغلال الموارد المائية المتاحة بكفاءة أعلى لتحسين الإنتاجية الزراعية ورفع مستوى الزراعة في مصر. ولتدعيم روابط مستخدمي المياه أصدرت وزارة الموارد المائية والري القرار الوزاري رقم 213 لسنة 1994 والذي يهدف إلى زيادة مشاركة المزارعين على مستوى المساقى في نظم الري المطورة التي يملكها ويشغلها أعضاء الروابط في كلا من الأراضي القديمة والجديدة على السواء تجنباً للمنازعات. وقد أشارت جميع الدراسات المحلية والدولية أن هناك نقص كبير في مشاركة المرأة بروابط واتحادات مستخدمي المياه مع ضعف دورها وقدرتها على الإدارة واتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المياه.

ومن هذا المنطلق قام مركز خدمات التنمية، بناء على طلب من رابطة المرأة العربية، بدراسة كيفية التعرف على العوامل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة مشاركة النساء بروابط مستخدمي المياه مع التركيز على عشرة روابط على بحر سنهور وبحر الزاوية بمحافظة الفيوم. هذا بالإضافة إلى التعرف على مدى فعاليتها في إدارة هذه الروابط. وذلك من أجل الاسترشاد بنتائج الدراسة في جهود الرابطة لزيادة تمثيل النساء في روابط مستخدمي المياه بالفيوم ودمج مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين السيدات والرجال على المستوى المؤسسي لوزارة الموارد المائية والري وكذا زيادة الوعي بين المجتمعات المحلية المختارة بالفيوم حول أهمية المساواة بين النوع الاجتماعي بإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وسوف يتم توجيه نتائج هذه الدراسة لإدارة مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه" برابطة المرأة العربية والمسئولين بوزارة الموارد المائية والري الممثلة في الإدارة المركزية للتوجيه المائي والمعنية بإدارة وتنظيم منظمات مستخدمي المياه لمساندة جهود الوزارة لدمج مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين السيدات والرجال في روابط المياه.

حيث بدأت رابطة المرأة العربية تنفيذ مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه" منذ بداية عام 2009 بدعم من السفارة الهولندية بجمهورية مصر العربية (قسم التعاون الإنمائي) بهدف زيادة مشاركة المزارعات وتفعيل دورهن في روابط مستخدمي المياه بالفيوم وتحسين إدارة والتحكم بالمياه

وذلك للمساهمة في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر. ويستند المشروع على تشكيل علاقات عمل تعاونية مشتركة بين الجهاز المركزي لخدمات الري الاستشارية وبين فرعها بالفيوم للخدمات الاستشارية للري، وأيضاً مشروع جمعيات مستخدمي المياه بالفيوم ورابطة المرأة العربية من أجل تيسير ودعم التمثيل النسائي ومشاركتهم في إدارة المياه بالمشاركة.

2- خلفية نظرية:

أثبتت الكثير من الدراسات الاقتصادية والزراعية والاجتماعية أن المرأة الريفية تحتكر نسبة مرتفعة من عمالة القطاع الزراعي ، حيث أن نسبة المرأة العاملة في الزراعة تصل إلى 51% من إجمالي العاملين بالقطاع الزراعي في مصر. وفي محافظة الفيوم على وجه التحديد، تشير الاحصائيات إلى أن نسبة المزارعات أو النساء اللاتي يعملن في مهنة الزراعة تصل إلى حوالي 20% من إجمالي عدد المزارعين بالمحافظة. وباستثناء عمليات إعداد التربة للزراعة ومكافحة الآفات، تنشط المرأة في كل مراحل الإنتاج الزراعي الأخرى. كما تشارك المرأة أيضاً في تخزين وتسويق المحاصيل كالقمح والذرة والأرز والبرسيم (إبراهيم، 2006)، هذا بالإضافة إلى غالبية مسؤوليات الانتاج الحيواني وتربية الطيور سواء للاستهلاك المنزلي وللأغراض التجارية.

وطبقاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (النوع الاجتماعي والمياه)، تقوم المرأة الريفية دوراً مزدوجاً في إدارة المياه حيث أنها تدير المياه للأغراض المنزلية والانتاجية. وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن المزارعات لهن نفس الاهتمام كالمزارعين في توزيع كفاء وفعال للمياه وكذلك في المحافظة على نوعية المياه بالإضافة إلى أن السيدات الريفيات يشاركن في قرارات هامة خاصة باستخدامات المياه مثل إختيار المحاصيل الزراعية وتحديد الدورة الزراعية (إدماج النوع الاجتماعي في عمليات تنظيم وإدارة المياه - وزارة الموارد المائية والري)، وبالرغم من ذلك إلا أن مشاركة المرأة وتمثيلها بروابط مستخدمي المياه تعتبر قليلة جدا وفي بعض الأحيان تكاد تكون معدومة خاصة في الروابط المنشئة على قنوات الري الفرعية.

وبما أن زيادة مشاركة المرأة في إدارة الموارد المائية تعد من أحد أهم الوسائل اللازمة لمواجهة تحديات إدارة الموارد المائية في مصر، أخذت وزارة الموارد المائية والري بعض الخطوات لإدماج سياسات تهدف إلى تمكين المرأة من المشاركة بمنظمات مستخدمي المياه، ولضمان تمثيل نسائي بروابط مستخدمي المياه على مستوى الترع الفرعية حددت وزارة الموارد المائية والري نسبة مشاركة المرأة في هذه الروابط ووضعت ضوابط لتمثيل المرأة بمجالس الإدارة واللجان التمثيلية الخاصة بروابط مستخدمي المياه، حيث يجب أن يتضمن مجلس الإدارة سيدة واحدة على الأقل وسقفاً للجنة التمثيلية يصل إلى 30% من إجمالي الأعضاء المشاركين. وتعتبر هذه الضوابط لتمثيل المرأة بمنظمات مستخدمي المياه سلاحاً ذو حدين، حيث أن الحد الأدنى لتمثيل المرأة بمنظمات مستخدمي المياه يضمن وجود تمثيل نسائي على جميع المستويات ولكن لا يزيد تمثيل

المرأة بمجالس الإدارة أو اللجان التمثيلية عن تلك النسب المقررة من قبل وزارة الموارد المائية والري وذلك لأنه يوجد اعتقاد سائد بين القائمين على تلك الروابط بأنه لا يجوز أن يزيد تمثيل المرأة عن تلك النسب.

ولكى نضمن مشاركة النساء الفعالة في إدارة المياه يحتم تفعيل دورهن بروابط مستخدمي المياه وزيادة مشاركتهن في عمليات اتخاذ القرار. لكن العديد من العادات والتقاليد والظروف تؤدي الى عزوف النساء عن المشاركة، ذلك بالإضافة إلى عوامل متعلقة بالنساء أنفسهن وعوامل مؤسسية ومجتمعية واقتصادية (النوع الاجتماعي والمياه، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية). حيث تتراجع النساء في المناطق الريفية عن المشاركة بالمنظمات التي يسيطر عليها الرجال لأنهن لم يعتدن على المشاركة في حضور الرجال. وبالرغم من أن النساء لديهن الوعي بأن روابط مستخدمي المياه تنظيماً يمكن ان تحل مشاكل المجتمع المتعلقة بالمياه إلا أنهن يفضلن أن يمثلن في الروابط من خلال الرجال. وسبب آخر يؤدي إلى عزوف النساء عن المشاركة هو ارتفاع مستوى الأمية بين النساء في الريف وانخفاض مستوى ثقافة المزارعات بقضايا إدارة المياه وافتقارهن المهارات الأساسية اللازمة للمشاركة بفعالية بالروابط، ونتيجة لعدم الثقة بالنفس عادة ما يلجأن إلى السلبية ويوكلن الرجال لإتخاذ القرارات (المزارعات في مصر، 2007).

وفي حالة مشاركة المرأة، سواء باللجان التمثيلية أو مجالس إدارات الروابط، فتنحصر المشاركة على تمثيل الوحدات السكنية للتركيز على إستخدامات المياه المنزلية، ويمثل الرجال الوحدات الزراعية والاستخدامات الأخرى. وبالرغم من أن 44% من المزارعات بمحافظة الفيوم يقمن بأعمال الري بأنفسهن (دراسة عن النوع الاجتماعي في إدارة المياه الزراعية بالفيوم، وزارة الموارد المائية والري)، إلا أن هناك اعتقاد السائد بأن النساء لا يقمن بأعمال الري، وتقوم معظم النساء بتعريف أنفسهن كربات بيوت حتى إذا كن يقمن بأكثر من هذا بكثير، حيث تعتبر الفلاحة بالنسبة للنساء بالريف روتين يومي أكثر منه نشاط انتاجي. ولاستهانة النساء أنفسهن بالدور الذي يقمن به في القطاع الزراعي، تعتقد معظم النساء أن مشاركتهن في إدارة المياه تقتصر على ما يخص الاستخدامات المنزلية فقط.

و في إطار سياسة وزارة الموارد المائية والري لتطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه بما يتضمنه ذلك من تطبيق استراتيجيات متعددة لضمان المشاركة على جميع المستويات، قامت الوزارة خلال العشر سنوات الماضية بتنفيذ عدد من المشروعات التي تهدف إلى ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي في إدارة المياه بمستوياتها المختلفة وأخذت التدابير المؤسسية اللازمة لذلك. فقد تم

إنشاء وحدة النوع الاجتماعي سنة 2001 بموجب القرار الوزاري رقم 465 ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية للتوجيه المائي من أجل ضمان مشاركة المرأة الفعالة في إدارة المياه ودعم مشاركة المرأة في الروابط واتحادات مستخدمي المياه في الأراضي القديمة والجديدة وعلى مستوى المساقى والترع الفرعية ومجالس المياه. ولكن نتيجة ضعف القدرات المؤسسية والتحديات المجتمعية ونقص الموارد المخصصة لإدارة وحدة النوع الاجتماعي، تواجه الوحدة تحديات كثيرة تعوق من إمكانية تحقيق جميع الأهداف المرجوة منها.

3- منهجية الدراسة:

اعتمدت منهجية الدراسة على استخدام أدوات بحث كيفية للتعرف على مستوى وفعالية مشاركة المرأة بمنظمات مستخدمي المياه بمحافظة الفيوم. وقد تضمنت الأدوات التي تم استخدامها مراجعة المصادر الثانوية بما في ذلك الإحصاءات الرسمية والدراسات التي ركزت على دور المرأة في القطاع الزراعي بوجه عام وفي إدارة المياه بشكل خاص، ذلك بالإضافة إلى إجراء مقابلات معمقة وحلقات نقاش بؤرية مع الجهات والأشخاص المعنيين. حيث تضمن العمل الميداني بالدراسة مقابلات فردية وجماعية مع المسؤولين بالإدارة المركزية للتوجيه المائي بالقاهرة ومديرية الري بمحافظة الفيوم، وأيضاً مقابلات معمقة مع عدد من أعضاء مجلس إدارة روابط مستخدمي المياه (ذكور وإناث) وعضوات اللجان التمثيلية بروابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية (الروابط المستهدفة من مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه"). وقد قام فريق العمل بالملاحظة المباشرة لاجتماعات مجلس إدارة ثلاثة روابط على ترع فرعية (الربع الشرقي - الربع الكبير - ونقاليفة) بالإضافة إلى اجتماع لجنة تمثيلية برابطة مستخدمي المياه على بحر الزاوية.

وقد تضمن العمل الميداني أيضاً ملاحظة ورشة عمل "تقدير الاحتياجات التدريبية" التي تمت على مدار يومين بمحافظة الفيوم خلال الفترة من 21 إلى 22 يوليو 2010، والتي استهدفت ورشتي العمل السيدات المشاركات بعشرة روابط مستخدمي المياه على بحر سنهور (اليوم الأول) وبحر الزاوية (اليوم الثاني).

كما شمل العمل الميداني للدراسة، إجراء مجموعات نقاش جماعية مع 90 سيدة عضوات اللجان التمثيلية (عينة بنسبة 96%) بعشرة منظمات مستخدمي مياه على بحر سنهور وبحر الزاوية، ولضمان الحيادية في اختيار بقية العينة البحثية للسيدات تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من 14 سيدة لإجراء المقابلات المعمقة معهن.

4- نتائج الدراسة

ح- الهيكل التنظيمي لروابط مستخدمي المياه ودور المرأة في إدارة المياه:

في إطار السياسات والرؤية الجديدة لوزارة الموارد المائية والري، والتي من أحد مكوناتها إدخال وتطبيق مبدأ ومنهج المشاركة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية والإصلاح المؤسسي، تم تشكيل روابط مستخدمي المياه بالفيوم بهدف تحسين إدارة الموارد المائية وتحقيق الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه. وتقوم الإدارة المركزية للتوجيه المائي بالوزارة بالمساعدة في إنشاء الروابط وتقديم الدعم الفني والإداري والتنظيمي والخدمات الإرشادية والمتابعة والتقييم لمنظمات مستخدمي المياه لتمكينهم من القيام بمهامهم وأدوارهم في إدارة وصيانة المجاري المائية.

وطبقاً لوزارة الموارد المائية والري، كان إنشاء روابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية نتيجة الزيادة المضطردة في السكان وتزايد الطلب على المياه نتيجة التوسع الأفقي في زراعة مساحات أكثر وتناقص متوسط نصيب الفرد من الماء والأرض وتدهور نوعية المياه نتيجة تعدد مصادر التلوث. ولمواجهة تلك التحديات، قامت وزارة الموارد المائية والري بتبني سياسة مائية لتحسين إدارة المياه من خلال مجموعة من الأنشطة والتي من ضمنها تشجيع المرأة للقيام بدورها في إدارة نظام الري.

وكان الهدف من إنشاء روابط مستخدمي المياه هو تحسين مشاركة مستخدمي المياه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمياه (كمّاً ونوعاً)، ورفع كفاءة استخدام المياه من خلال عدالة التوزيع على الترع الفرعية (التطهير اليدوي والميكانيكي - أعمال الصيانة الدورية الصغرى والكبرى)، وتحسين نوعية المياه وخفض معدلات التلوث من خلال رفع درجة الوعي، وأخيراً حل المشاكل وفض المنازعات المتعلقة باستخدام المياه بين المنتفعين ودياً.

وبناءً على المقابلات الشخصية والجماعية التي تمت مع ممثلي الإدارة المركزية للتوجيه المائي ومديرية الري بمحافظة الفيوم، يتكون الهيكل التنظيمي لروابط مستخدمي المياه من مجلس إدارة يضم من 5 - 11 عضواً (رئيس وسكرتير وأمين صندوق وأعضاء) ولجنة تمثيلية تضم من 30 - 70 عضواً سواء من مستخدمي المياه بالمناطق السكنية (القرى والمدن) أو مستخدمي المياه

للزراعة أو مستخدمي المياه للأغراض الأخرى مثل المزارع السمكية والصناعة والأنشطة الأخرى غير الزراعية.

والمستوى الأساسي في الهيكل التنظيمي للرابطة هو الوحدات الأساسية التي تقوم بانتخاب ممثليها في اللجنة التمثيلية للرابطة، حيث تشمل الوحدات الأساسية جميع المنتفعين بزمam التربة الفرعية ممثلة في الوحدات الزراعية والسكنية وأية استخدامات أخرى.

الشكل (1): الهيكل التنظيمي لروابط مستخدمي المياه



ويتم انتخاب مجلس إدارة الرابطة من أعضاء اللجنة التمثيلية التي تمثل أعضاء الرابطة بالكامل، ولكل من مجلس الإدارة واللجنة التمثيلية مهام ومسئوليات مختلفة. فمجلس الإدارة مسئول عن إعداد اللوائح الداخلية والخطة السنوية وميزانية التشغيل والصيانة للترع الفرعية ونظام الصرف بالإضافة إلى إدارة الشؤون المالية والإدارية للرابطة، أما اللجنة التمثيلية فمسئولة عن الموافقة على اللائحة وأية تعديلات تطرأ عليها وإعتماد الخطة السنوية ومشروع الموازنة الخاص بالتشغيل والصيانة لنظام الري والصرف بالإضافة إلى الموافقة على تعيين الوظائف المطلوبة والتعاقدات والحصول على المنح والقروض والخدمات والموافقة على العقوبات الموقعة على أي فرد يخالف النظام الأساسي للرابطة. أما بالنسبة للتنشيط مع الجهات المعنية، فمجلس إدارة الرابطة مسئول عن الاتصال الفعال والمستمر مع أجهزة الري والمصالح الحكومية ذات العلاقة والتعاون والاتصال الجيد مع روابط مستخدمي المياه على المساعي الخصوصية ومجلس المياه على مستوى الهندسة.

ولكن عند النظر إلى التطبيق الفعلي لهذه الأدوار والمسئوليات على أرض الواقع، نجد أن اللجنة التمثيلية المعنية بتنفيذ ومتابعة المشروعات التي يحددها ويوافق عليها مجلس الإدارة ولا تتمتع اللجنة التمثيلية بالصلاحيات التي من المفترض أن تضمن فعالية مجلس الإدارة وروابط مستخدمي المياه ككل.

ومن المفترض أن تتمتع روابط مستخدمي المياه بصفة قانونية وذلك لأنها تشهر بقرار وزاري خاص بتشكيل المنظمات، حيث يتم توقيع مذكرة تفاهم بين الأجهزة المعنية بوزارة الموارد المائية والري وبين منظمات مستخدمي المياه موضح بها أدوار ومسئوليات كلا الطرفين. ذلك بالإضافة إلى وجود لائحة داخلية تنظم العمل في ضوء اللوائح والقوانين. ولكن يؤمن أعضاء الرابطة، رجالاً ونساءً، أن روابط مستخدمي المياه تنظيماً لا تتمتع بالشرعية القانونية الكافية التي تمكنها من تعبئة الموارد المجتمعية اللازمة لمهامها الرئيسية وفتح قنوات اتصال بالهيئات الحكومية المحلية والمنظمات الأهلية والجهات الأخرى المعنية بالإدارة المتكاملة للمياه. حيث يرى معظم أعضاء الرابطة أن كيان الرابطة القانوني لا يمكن الأعضاء من جمع الاشتراكات أو المساهمات المالية اللازمة لاجراء أنشطة الصيانة والتطهير الدورية وويعوق من قدرة الرابطة على الحصول على تمويل خارجي.

ويعتبر التنسيق والاتصال مع الجهات المعنية الدور الأساسي الذي من المفترض أن تقوم به روابط مستخدمي المياه سواء بمجال التشغيل والصيانة والإدارة النوعية للمياه وكذلك إدارة الصراعات، ولكن أدوار ومسئوليات الجهات المعنية غير واضحة بالنسبة لمعظم الأعضاء والعضوات. ويقصد بالجهات المعنية هنا، إدارة التوجيه المائي والأجهزة الأخرى المعنية بوزارة الموارد المائية والري وأجهزة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والحكم المحلي الممثل في الوحدات المحلية والأجهزة الأخرى ذات الصلة. وحتى تتمكن أي رابطة من القيام بمهامها بشكل فعال يجب ضمان التكامل بين أدوار ومهام الجهات المعنية الأخرى لأن القدرة المؤسسية لروابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية لا تسمح لهم بتحمل المسؤولية الكاملة لإدارة المياه على الترع الفرعية. ويقصد هنا بالقدرة المؤسسية لروابط مستخدمي المياه أي القدرة الفنية والكيان القانوني والموارد المالية والبشرية للمؤسسة وكذلك سلطة المؤسسة التنفيذية، فعلى سبيل المثال وليس الحصر: في حالة حدوث المخالفات أو التعديات على الفتحات الفرعية للترع يقتصر دور الرابطة

على ابلاغ مديرية الري من خلال محضر اجتماع يسلم للتوجيه المائي الذي يقوم بدوره بتسليمه لإدارة الموارد المتكاملة لعمل اللازم. وكذلك عدم قدرة روابط مستخدمي المياه في حل مشكلة تسرب الصرف الصحي بمياه الترعة في غياب التعاون مع الوحدات المحلية المعنية...الخ.

وبالرغم من ذلك، كشفت الدراسة عن بعض الممارسات المميزة في تحسين نوعية المياه والاقبال من التلوث وخصوصاً بالروابط التي تنتشط بها النساء مثل رابطة مستخدمي المياه على بحر الزاوية. حيث كان مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه" المحرك الأساسي لتنشيط دور المرأة بهذه الرابطة وذلك من خلال المساهمة في فتح قنوات اتصال مع المؤسسات الأهلية

والحكومية بالمجتمع. واثبتت المرأة أنه بالرغم من قلة المهارات والموارد المتاحة يمكنها تعبئة المجتمع وإحداث تغيير مجتمعي. ولكن ترى عضوات الروابط أن الدور الذي يقمن به غير منهجي وينقصه

"انتي مش عارفة إن المية هتعاود علينا تاني سواء شرب أو زرع، فاوعي تكبي حاجة في المية"

أحد الرسائل التي تستخدمها العضوات لرفع وعي الأهالي وحثهم على الاشتراك بخدمات جمع القمامة

التخطيط والتشبيك اللازم، ويحتاجون إلى ثقل في المعلومات والمهارات لكي يتمكن من المشاركة بفعالية في اتخاذ القرارات وتنفيذ المبادرات والمشروعات الأخرى. فنجد أن جميع النساء المشاركات بالروابط معنيات بمشروعات قمع القمامة من المنازل، وشغلها الشاغل عدد المشتركين الشهري في خدمة قمع القمامة. ومن منطلق الاقلال من التلوث وتحسين نوعية المياه وحماية الصحة، تقوم العضوات الناشطات بهذه المشروعات بأنشطة رفع الوعي من خلال اجتهادات شخصية غير منسقة وغير منهجية.

حيث ينحصر تمثيل المرأة الريفية في اللجنة التمثيلية/مجلس إدارة روابط مستخدمي المياه على التكتلات السكنية بإعتبار أنها تستخدم المياه للأغراض المنزلية فقط. وبالتالي تعنتي جميع المشاركات بروابط مستخدمي المياه محل الدراسة بالموضوعات الخاصة بجودة المياه وتحديداً



الآثار الضارة للمخلفات المنزلية اعتقاداً منهم أنه ليس لهم أدوار أخرى يمكن أن يقمن بها. فدور المشاركات يقتصر على تنظيم الاجتماعات الشهرية لمجلس الإدارة والاجتماع الشهري للجنة التمثيلية، والقيام بأعمال التوعية

للجيران والأقارب عن التلوث البيئي، والاشراف على جمع القمامة وحرقتها بأماكن بعيدة، وجمع الشكاوى من الاهالي لتوصيلها لأعضاء مجلس الادارة. ويعرض الجدول التالي تحليل العضوات لنقاط القوة والضعف والفرص والمهددات التي تواجه مشاركة المرأة بروابط مستخدمي المياه:

جدول (1): تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات التي تواجه مشاركة المرأة

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة نسبة تمثيل السيدات باللجان التمثيلية - بروابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية واقبال الكثير منهن على تنفيذ مشروعات مجتمعية - وجود وعي سائد لدى العضوات بأهمية مشاركة المرأة الفعالة في إدارة المياه - رغبة العضوات القوية في تفعيل دورهن بمنظمات مستخدمي المياه - وجود نماذج ايجابية من بين العضوات المشاركات بروابط مستخدمي المياه 	<ul style="list-style-type: none"> - لا يوجد مقر دائم لمعظم روابط مستخدمي المياه على المساعي والترع الفرعية - عدم توافر الدعم المادي الكافي للروابط لمزاولة مسؤولياتها وأدوارها بشكل كافي - ضعف تدفق المعلومات والاتصال الفعال بين جميع مستويات الرابطة - عدم حصول الأعضاء والعضوات على التدريبات اللازمة لرفع قدرات الروابط البشرية والمؤسسية - قلة عدد أعضاء مجلس الإدارة النشطاء - عدم تمكن المرأة من الترشح بانتخابات مجلس الإدارة أمام الرجل واقتصار تمثيل المرأة للتكتلات السكنية
الفرص	المهددات
<ul style="list-style-type: none"> - استعداد المجتمع للمساهمة في الحد من تلوث المياه من خلال الاشتراك بخدمات جمع المخلفات المنزلية بشرط توافر الخدمة - وجود مصنع تدوير مخلفات بقرية أبوكسا تابع لرابطة المرأة العربية بالفيوم 	<ul style="list-style-type: none"> - ضعف تدفق المعلومات والاتصال الفعال بين الروابط على الترع الفرعية وبين الاحادات - غياب التعاون بين الجهات المعنية الأخرى

وبالرغم من أن مجلس إدارة روابط مستخدمي المياه لم يتغير به التمثيل النوعي إلا أن التمثيل النسائي ارتفع بشكل كبير باللجان التمثيلية بمعظم روابط مستخدمي المياه محل الدراسة، وذلك نتيجة الجهود المبذولة من قبل إدارة مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه" الذي تقوم بتنفيذه رابطة المرأة العربية لجذب النساء وتشجيع مشاركتهن الفعالة بإدارة المياه بوجه عام وبروابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية بشكل خاص. حيث شهدت اللجان التمثيلية بمعظم روابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية زيادة في عدد السيدات العضوات خلال العشرة أشهر التي سبقت الدراسة، فبالإضطلاع على الاحصاءات الخاصة بتمثيل النساء بالعشرة منظمات مستخدمي مياه التي ذكرت بدارسات سابقة، وجد أن عدد السيدات (عضوات اللجنة التمثيلية) زاد بشكل ملحوظ بروابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية ولكن لم تشهد الاتحادات أية زيادة باللجان التمثيلية.

جدول (2): بيان بعدد السيدات باللجان التمثيلية

#	إسم الرابطة	عدد السيدات باللجنة التمثيلية يناير 2010	عدد السيدات باللجنة التمثيلية أكتوبر 2010	نسبة الزيادة
1	رابطة مستخدمي المياه على بحر الزاوية	9	15	44%
2	رابطة مستخدمي المياه على بحر السيلين	5	3	40(-)%
3	رابطة مستخدمي المياه على بحر نقاليفة	6	9	50%
4	رابطة مستخدمي المياه على مسقى بروة **	--	15	--
5	اتحاد مستخدمي المياه على بحر الزاوية	4	3	25(-)%
6	رابطة مستخدمي المياه على بحر الربع الشرقي	6	10	67%
7	رابطة مستخدمي المياه على بحر الربع الغربي	4	8	100%
8	رابطة مستخدمي المياه على بحر الربع الكبير	9	9	صفر%
9	رابطة مستخدمي المياه على مسقى صادق راضي **	--	4	--
10	اتحاد مستخدمي المياه على بحر سنهور	6	8	33%

** تم تكوين رابطتي مستخدمي المياه على مسقى بروة ومسقى صادق راضي حديثاً

ويلاحظ من الجدول السابق أن رابطة مستخدمي المياه على بحر السيليين شهدت انخفاضاً في عدد السيدات باللجنة التمثيلية ذلك لأن الكتل السكنية على التربة الفرعية محدودة، وأيضاً صعوبة الوصول لمقر الرابطة وبعدها لا يشجع السيدات على حضور الاجتماعات الدورية ومن ثم المشاركة بفعالية في أنشطة الرابطة، وأخيراً الثقافة السائدة لدى الأعضاء الرجال لا تشجع على انضمام السيدات للرابطة. أما باقي الروابط على الترع الفرعية فكانت الزيادة في عدد السيدات نتيجة لنجاح مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه" في عقد اجتماعات لرفع وعي الكثير من السيدات عن حقوق المرأة في المياه وأهمية المشاركة بمنظمات مستخدمي المياه. وقد استهدف المشروع أماكن تجمع السيدات من خلال عقد لقاءات بالمزارعات المشاركات بالمدارس الحقلية واختيار أفضل الكوادر لعضوية روابط مستخدمي المياه المستهدفة من المشروع. أما بالنسبة لاتحاد مستخدمي المياه على بحر الزاوية فقد شهد انخفاض بنسبة 25% في عدد عضوات اللجنة التمثيلية وذلك لعدم رغبة السيدات أنفسهن في عضوية أكثر من منظمة مستخدمي مياه وذلك لانشغالهن بمسئوليات اجتماعية واقتصادية أخرى.

ولكن يمكن أن تكون زيادة التمثيل النسائي باللجان التمثيلية أحد العوامل التي أدت إلى عدم تفعيل أدوار ومسئوليات تلك اللجان الرقابية، حيث أن النساء بالريف لم يعتدن على تقويم الرجال وبالتالي فهن غير قادرات على الاشراف على أداء مجلس الإدارة الممثل بأغلبية ذكورية. حيث ترى العضوات التي تم عمل مقابلات متعمقة معهن أن الزيادة العددية في التمثيل النسائي باللجان التمثيلية (أو حتى بمجالس إدارات الروابط) لا يعكس تفعيل لدور المرأة في إدارة المياه حيث أن عدد كبير من السيدات يحضرن اجتماعات اللجنة التمثيلية ليس من دافع المشاركة في إدارة المياه ولكن من أجل الاستفادة الشخصية (وفي معظم الأحيان إفادة أقاربهن من النساء) من البدلات والحوافز العينية التي يقدمها مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه". ولذلك أوصت عضوات اللجان التمثيلية بتطبيق معايير اختيار للسيدات التي يتم اختيارهن للمشاركة بأنشطة الروابط والتي يمكن أن تتضمن سابقة المشاركة بأنشطة مجتمعية والخبرة بالأعمال الزراعية أو على الأقل الامام بالمعلومات الزراعية.

ب- السيدات بروابط مستخدمي المياه:

إن الروتين اليومي لمعظم السيدات الريفيات، ومثلهن الفئة المستهدفة من الدراسة، يتخلله الكثير من المسؤوليات الأسرية والانتاجية، حيث أن جميع العضوات اللاتي شاركن بحلقات النقاش البؤرية يقمن بأعمال النظافة المنزلية ورعاية أفراد الأسرة بالإضافة إلى مشاركتهن بالأنشطة الانتاجية المتعلقة بالزراعة مثل تربية الطيور والحيوانات إلى جانب القيام بالأعمال الزراعية (وأحياناً أعمال الري) من منطلق مساعدة الأب أو الإبن أو الزوج في ذلك.

وتوجد العديد من العادات والمعتقدات في المجتمع تعوق النساء من تولي مناصب قيادية أو حتى المشاركة في الحياة العامة. فحسب تقرير لوزارة الموارد المائية والري، تعزف النساء بالريف عن المشاركة بروابط مستخدمي المياه خوفاً على سمعتهن حيث تقول أحد السيدات: "الرجال فقط هم الذى يجب عليهم المشاركة فى الروابط لأن عندهم حرية أكثر فى حضور الاجتماعات، أما إذا فعلت أنا ذلك، فالناس سوف تتكلم وسيسألون انفسهم أين تذهب طوال الوقت؟ فلماذا اجازف بسمعتى وهناك رجال فى البلد، والرجال على أية حال سوف يقومون بعمل افضل عنى انا؟". فمن الواضح أن الخوف من رفض المجتمع واحترام التقاليد وعدم موافقة الزوج هم أهم ثلاثة عوامل أساسية مسببة لعدم مشاركة المرأة فى إدارة المياه، وبالتالي نجد أن نسبة كبيرة من السيدات المشاركات بالروابط دخلن الرابطة من خلال دعوة أحد أقاربهن من الدرجة الأولى. حيث أن وجود الزوج أو الأب أو الأخ بمجلس إدارة الرابطة يسهل من مشاركة النساء بأنشطة الروابط ويمكنهن من حضور اجتماعات اللجنة التمثيلية أو اجتماعات مجلس الإدارة بصورة منتظمة.

وحيث إن ظاهرة وجود صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أحد أعضاء مجلس إدارة الرابطة منتشرة بجميع روابط مستخدمي المياه التي تم اختيارها ضمن عينة الدراسة، لدرجة أن رابطة مستخدمي المياه على بحر نقاليفة كان بها أربعة سيدات (من إجمالي 9 سيدات) باللجنة التمثيلية من أقارب أحد أعضاء مجلس الإدارة (الابنة والزوجة والأخت وزوجة الأخ).

وغالبية عضوات اللجان التمثيلية حديثي الانضمام لروابط مستخدمي المياه، حيث تتراوح فترة المشاركة ما بين سبعة أشهر لسنة ونصف، ذلك باستثناء عضوات مجلس الإدارة (اللاتي تمت مقابلتهم) حيث تتراوح فترة انضمامهم من خمس لسبع سنوات.

وبالنسبة لنساء اللاتي هن عضوات بمجلس الإدارة، فقد أظهرت نتائج المقابلات الفردية أن الغالبية (12 من إجمالي 14 مقابلة) كانت لهن سابقة المشاركة بأنشطة مجتمعية ممثلة في تيسير أو حضور المدارس الحقلية أو فتح فصول محو أمية أو المشاركة في مشروعات جميعات تنمية المجتمع المحلي.

أما بالنسبة للحالة العملية، فكان عدد قليل (4 من 14) من العضوات يقمن بأنشطة مولدة للدخل أو يعملون نظير أجر (بجانب أعمال الزراعة)، ولكن 98% من العضوات اللاتي تمت مقابلتهم من خلال مجموعات النقاش والمقابلات الفردية كن يقمن بأعمال إنتاج زراعي وحيواني داخل أسرهن بدون أجر.

ت- دوافع انضمام السيدات للروابط:

أظهرت نتائج المقابلات الفردية التي تمت مع 14 عضوة وحلقات النقاش البؤرية التي أجريت مع 90 عضوة من عضوات العشرة روابط المستهدفة من مشروع "حقوق المرأة في المياه" المنفذ من قبل رابطة المرأة العربية، أن مشاركة المرأة بروابط مستخدمي المياه تكون من دافع الاستفادة الشخصية وإفادة أفراد الأسرة أو المجتمع بوجه عام. حيث أجمعت معظم العضوات اللاتي تمت مقابلتهن أن التدرج المطلق لدوافع انضمامهن للجان التمثيلية بمنظمات مستخدمي المياه يأتي كالتالي:

1. الحصول على المعلومات: كان دافع الحصول على معلومات من أكثر الدوافع التي ذكرت أثناء حلقات النقاش، حيث أظهرت العضوات اهتمام كبير بالمعلومات الزراعية وخاصة الري ومواعيد استلام المياه ذلك بالإضافة إلى التعرف على حقوق وواجبات المرأة في المياه. فكما ذكرت إحدى عضوات اللجنة التمثيلية برابطة مستخدمي المياه على بحر الزاوية: "إذا كانت الواحدة مقفول عليها الأربع أبواب، هل ستري أو تسمع أي شيء جديد؟".

2. تنمية القدرات الشخصية وتحقيق الذات: انضمت الكثير من السيدات باللجان التمثيلية بروابط مستخدمي المياه من أجل الاحتكاك بالمجتمع إيماناً منهن بأن الانغلاق لا يفيد في تنمية مدارك المرأة ويتسبب في عزلتها عن الواقع المجتمعي. وقد ذكرت الكثير من العضوات من أن مشاركتهن بروابط مستخدمي المياه ساعدتهن على تحقيق الذات واكتساب الكثير من الجرأة والمهارات الشخصية.

3. إفادة المجتمع والاستجابة لاحتياجاته: فمن واقع التعايش مع والمعاناه من بعض المشكلات المجتمعية الناتجة عن تلوث المياه، اتجهت الكثير من السيدات للانضمام لروابط مستخدمي المياه للمساهمة في التخفيف من معاناة الآخرين. فقد أجمعت السيدات على أن التلوث البيئي أصبح ظاهرة منتشرة بالقرى نتيجة غياب آليات لجمع والتخلص من القمامة والمخلفات المنزلية والزراعية مما يؤثر سلباً على جودة نوعية المياه ويعظم من معاناة أفراد المجتمع بجميع القطاعات. وذكرت بعض السيدات أن

الحصول على معلومات عن مواعيد استلام المياه وتوصيلها للمزارعين والمزارعات داخل الأسرة كان أيضاً من ضمن دوافع الانضمام للرابطة.

4. تحسين الدخل: بالنسبة للعضوات الناشطات بمشروعات جمع القمامة، كان تحسين الدخل أحد دوافع الانضمام للرابطة حيث تحصل كل مشرفة/منسقة بالمشروع على حافز مادي شهري يساعد على التصدي للغلاء المعيشي الذي تعاني منه أسرهن. وأيضاً البدلات والحوافز المادية التي تحصل عليها العضوات نظير حضورهن بعض الاجتماعات المنظمة من قبل مشروعات خارجية (مثل: اجتماعات مشروع "حقوق المرأة في المياه") شجعت الكثير من العضوات على الانضمام للجان التمثيلية بالروابط للاستفادة من مثل هذه الحوافز. وقد اشتمت العضوات خلال مجموعات النقاش من أنه تقوم الكثير من العضوات بدعوة أقربهن النسوة لحضور مثل تلك الاجتماعات من أجل الاستفادة بالبدلات والحوافز حتى إذا كانت هؤلاء النسوة غير ناشطات بالمرة بأنشطة الرابطة. وأوصت العضوات على أن يكون هناك معايير مرجعية لاختيار المشاركات بالرابطة بصفة عامة والاجتماعات (التي يتم فيها توزيع البدلات) بصفة خاصة من أجل ضمان فعالية المشاركة النسائية بروابط مستخدمي المياه وتوظيف مثل تلك البدلات كحافز للعضوات الناشطات فقط.

5. استجابة لمشروع "حقوق المرأة في المياه": لا يمكن أن نتغاضى عن الدور الملحوظ الذي قامت به إدارة مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه" في تشجيع وزيادة مشاركة المرأة بروابط مستخدمي المياه المستهدفة. فقد قام المشروع بعمل العديد من الندوات التعريفية لرفع وعي المجتمع عن الروابط ومن ثم استقطاب الكثير من السيدات الريفيات للمشاركة بالمشروعات التي تنفذها اللجان التمثيلية بمجال المحافظة على نوعية المياه. فقد ذكرت العديد من العضوات أن المشاركة كانت نتيجة لاقتناعهم بالرسائل التي كانت إدارة المشروع تقوم نشرها عن أهمية مشاركة المرأة في إدارة المياه. ففي يناير 2010، اقتصر عدد السيدات المشاركات باللجان التمثيلية الخاصة بالعشرة روابط محل الدراسة على 44 سيدة فقط، أي أن عدد السيدات زاد بنسبة 114% حيث وصل عدد السيدات باللجان التمثيلية بالروابط ذاتها إلى 94 سيدة. أما بالنسبة لتمثيل المرأة

بمجالس الإدارة فقد شهد زيادة طفيفة خلال نفس الفترة حيث وصل إلى 8% فقط (من 12 لـ 13 سيدة).

6. وجود قيادات مجتمعية من العنصر النسائي داخل الرابطة: وجود نماذج ايجابية لقيادات نسائية بالروابط شجع نساء أخريات على الانضمام والمشاركة. فقد أجمعت العضوات اللاتي قمن بالانضمام حديثاً لروابط مستخدمي المياه على بحر الزاوية وبحر الربع الشرقي ومسقى صادق راضي على أن قرار المشاركة كان أسوأً بتلك القيادات ونتيجة تشجيع القيادات النسائية الموجودة بالروابط لهن.

7. تشجيع الأقارب: الكثير من أعضاء مجلس إدارة الروابط (الرجال) قاموا بتشجيع زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم على الانضمام للجان التمثيلية بغرض زيادة التمثيل النسائي بالرابطة وتفعيل دور الرابطة بالمجتمع وتنفيذ المشروعات والمبادرات المدعومة من الجهات الخارجية.

8. غياب الزوج بسبب السفر أو الوفاة: يزداد إحساس المرأة بمسئولية المشاركة في إدارة المياه في حالة غياب الزوج، حيث أعربت الكثير من العضوات بأن السيدات اللاتي يعلن الأسرة أو يتولين مسئوليات الزراعة في حالة غياب العائل يقبلن على الانضمام لروابط مستخدمي المياه من أجل التعرف على الحقوق والواجبات في المياه.

قبل مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه"

كان الغالب علي المرأة الريفية نهج سلوكيات خاطئة تعود علي حياتهن الخاصه وعلي البيئه بصفه عامه بالضرر، ومن هذه السلوكيات - كما هو متعارف عليه في الريف المصري - غسيل الملابس بالمجارى المائية ، غسيل الأواني ، التخلص من مخلفات تنظيف المنزل بالمجارى المائية ، التخلص من مياه الإستحمام والتنظيف بإلقائها في الترع ، تنظيف الحيوانات والتخلص من الحيوانات والطيور النافقة بإلقائها في المجارى المائية ، والتخلص من بعض المخلفات الزراعية بإلقائها في المجارى المائية، مما أدى إلي تلوث المجاري المائية وعدم سريان المياه فيها بطريقه طبيعيه وإعاقة وصول المياه إلي نهايات هذه الترع. وبالتالي أصبح هناك مشاكل عديدة نتيجة لعدم قدره المزارعين علي ري أراضيهم بطريقه جيده مما أثر علي المحاصيل الزراعية وعلي المزارعين الموجودين في النهايات بصفه عامه .

بعد مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه"

واجه مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه" العديد من المشكلات في بدايه عمله بالمحافظة منها عدم اهتمام السيدات بالاشتراك في روابط مستخدمي المياه وكثره المشاكل البيئية في كثير من المناطق نتيجة لإلقاء المخلفات والتلوث البيئي وعدم وجود توعيه كافيه عن كيفية الاستخدام العادل للمياه. ولكن أستطاع القائمين علي تنفيذ المشروع التغلب علي هذه المشاكل وذلك من خلال التشبيك والتعاون مع بعض الجهات سواء كانت الحكوميه والمتمثله في إداره التوجيه المائي بالمحافظة ومديرية الري أو مع بعض الجهات الغير حكوميه مثل بعض الجمعيات الأهليه التي تم من خلالها تقديم خدمات تمويل المشروعات الصغيره بخلاف تنظيم بعض ندوات التوعيه وحضور بعض الخبراء المتخصصين في العديد من المجالات.#

ث - العوامل التي تؤثر على مستوى مشاركة السيدات:

الزيادة العددية في التمثيل النسائي سواء على مستوى مجلس الإدارة أو على مستوى اللجان التمثيلية بروابط مستخدمي المياه لا تعكس فعالية دور المرأة في إدارة المياه. فدوافع وأسباب الانضمام عديدة ولكنها لا تضمن المشاركة الفعالة للمرأة، حيث أن هناك عدة عوامل تؤثر على مستويات مشاركة المرأة بالروابط والتي من ضمنها العوامل الآتية:

سابقة المشاركة بأنشطة مجتمعية: أشارت الدراسة إلى أن السيدات اللاتي نجحن في عضوية مجلس إدارة الروابط أو العضوات اللاتي يقمن بدور فعال داخل اللجان التمثيلية بالروابط كان لهن سابقة المشاركة بأنشطة مجتمعية إما من خلال جمعيات تنمية المجتمع المحلي أو من خلال المدارس الحقلية وفصول محو الأمية.

التنشئة داخل الأسرة: الاعتداد على وجود حوار أسري منذ التنشئة و/أو أثناء الحياة الزوجية من ضمن العوامل التي ترى السيدات أنها تدعم من مشاركة المرأة بالحياة العامة، وكما عبرت إحدى عضوات اللجنة التمثيلية برابطة مستخدمي مياه على بحر صادق راضي بسنهو: "من شب على شيء شاب عليه، فإذا كانت للمرأة صوت مسموع داخل الأسرة سوف يكون لها صوت مسموع بأي مكان".

وجود برامج لتنمية قدرات العضوات بالروابط: لضمان مشاركة المرأة الفعالة بالروابط، تحتاج العضوات إلى الكثير من برامج تنمية القدرات حتى يتمكن من تعبئة المجتمع والمشاركة بفعالية في عمليات اتخاذ القرارات داخل الرابطة. وعبرت الكثير من العضوات أنهن بحاجة ماسة لبرامج تدريبية تنقل من مهارتهن الشخصية وتوسيع آفاقهن للقيام بأدوار غير تقليدية داخل الرابطة. ولم تحصل أي من العضوات على أي تدريبات متعلقة بالشئون الداخلية للرابطة واقتصرت التدريبات التي حصلن عليها على جلسات توعوية عن النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة تم تقديمها من خلال مشروع "حقوق المرأة في المياه". أما بالنسبة لباقي التدريبات التي حصلت عليها العضوات فكانت ورش عمل تدريب مهني بمجال الخياطة والتطريز وصناعة المربى والمخلل والحلوى وتنظيف وتخزين الخضر والفاكهة.

مستوى التعليم: ذكرت عدد من العضوات أن انتشار الأمية بين السيدات يعد أحد معوقات مشاركة المرأة بالحياة العامة حيث أن مستوى التعليم يؤثر بشكل كبير على مدارك المرأة ومدى استيعابها للمشكلات المجتمعية والتدخلات الملائمة. ومن هذا المنطلق، اقترحت بعض العضوات أن تتضمن معايير اختيار المشاركات بروابط مستخدمي المياه إجادة القراءة والكتابة كحد أدنى لمستوى التعليم ويمكن أن يعتبر هذا المعيار آلية لتحفيز السيدات على التعليم.

وجود الدعم المادي الخارجي والإعتمادات المالية اللازمة لمزاولة مسئوليات الرابطة: قلة الاعتمادات المالية من وزارة الموارد المائية والري وغياب الدعم المادي الخارجي يصيب الكثير من الروابط بشكل حيث أن جميع الأعمال (صيانة - تشغيل - تطهير) التي من المفترض أن تقوم بها الرابطة تتطلب الكثير من الموارد المالية والتي لا يمكن أن تعتمد فيها الرابطة على المساهمات المجتمعية فحسب. ويتطلب الحصول على إعتمادات مالية من الوزارة المعنية إثبات التكاليف مقدماً من خلال عروض أسعار من مقاولين ومستندات ورقية كثيرة يصعب على أعضاء الرابطة توفيرها، ويؤثر ذلك بالتبعية على مستوى مشاركة المرأة.

استجابة الجهات المعنية لاحتياجات المجتمع: يتطلب قيام الرابطة بالأدوار والمسئوليات المخولة لها من قبل وزارة الموارد المائية والري التنسيق مع الكثير مع الجهات المعنية وبالأخص الوحدة المحلية، ولكن أعربت غالبية العضوات عن تضجرهن من عدم استجابة الوحدات المحلية لاحتياجات المجتمع وطلبات الروابط خاصة فيما يخص مشاكل تسرب الصرف الصحي بالترع الفرعية مما يؤثر سلباً على الدور الذي تقوم به العضوات داخل الرابطة ومن ثم يدفعهن إلى ترك الرابطة نتيجة فقدان الأمل. بالنسبة للعضوات داخل الرابطة، يعتبر دور الوحدة المحلية حيوي في إنجاح مشروعات جمع القمامة من المنازل الذي تنشط فيه معظم العضوات وذلك لامتلاك الوحدات المحلية المعدات والموارد البشرية التي يمكن أن تساهم في إنجاح تلك المشروعات.

ج- العوامل التي تؤدي إلى عزوف السيدات عن المشاركة:

1. العوامل الاجتماعية:

من أهم العوامل التي تؤدي إلى عزوف السيدات عن المشاركة المجتمعية بوجه عام وروابط مستخدمي المياه بشكل خاص هي المسؤوليات المنزلية والأدوار الاجتماعية التي تقوم بها المرأة داخل الأسرة من تربية ورعاية الأطفال وكبار السن. فالمرأة تلعب دوراً ثلاثياً داخل المجتمع حيث أنها تقوم بالمسؤوليات المنزلية إلى جانب الأنشطة الانتاجية (بأجر أو بدون) والأنشطة المجتمعية. وبالطبع نتيجة للضغوط المعيشية، عادةً ما تتخلى المرأة نفسها عن الأنشطة المجتمعية في سبيل تحقيق التوازن بين الأدوار الأخرى (المنزلية والانتاجية).

2. التجاهل المجتمعي لدور المرأة:

هناك أيضاً عادات وتقاليد تجعل المجتمع معارض لخروج المرأة للمشاركة بالحياة العامة والتي تؤدي إلى تراجع المرأة عن المشاركة في وجود الرجل. وقد أدت هذه العادات والتقاليد إلى عدم اقتناع المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في إدارة المياه وبالتالي التفضيل يكون للرجال خلال الانتخابات مما يؤثر سلباً على تمثيل المرأة بمجالس إدارات الروابط. فبالنسبة للمجتمع دور الرجل معروف في إدارة المياه ولكن دور المرأة غير معروف أو قاصر على ما هو له علاقة بالأعمال المنزلية. وهذه الظاهرة ناتجة عن عدم اعتراف المجتمع بأن المرأة تلعب دور محوري بجميع الأنشطة الزراعية. حيث يتسبب هذا التجاهل المجتمعي لدور المرأة في الزراعة إلى فرض بعض الأدوار الاجتماعية على المرأة الريفية التي مع الوقت تتحول إلى نمط حياة يجب الأخذ به. وتعد روابط مستخدمي المياه مثال حي على ذلك، حيث تنحصر مشاركة المرأة في إدارة المياه على الاستخدامات المنزلية والحد من تلوث قنوات الري الناتج عن المخلفات المنزلية. وبالرغم من الطفرة التي حدثت في نسبة مشاركة المرأة بالروابط إلا أن عضوات روابط مستخدمي المياه مازلن غير قادرات على إحداث الأثر المتوقع.

3. قلة أو غياب الحوافز المادية والعينية:

بناء على المقابلات الفردية والجماعية، أكدت العضوات على أن وجود حوافز مادية من آن لآخر يشجع الأزواج على السماح لزوجاتهم للمشاركة بأنشطة الرابطة. ووجود الحوافز العينية

تشجع السيدات أنفسهن على المشاركة، فكما ذكر مسبقاً معظم السيدات تنضم للرابطة بدافع تنمية وتحقيق الذات. ومن أمثلة الحوافز العينية رحلات تبادل الخبرات لروابط بها ممارسات ناجحة يمكن الاستفادة منها أو ورش عمل تدريبية لتنمية القدرات أو حتى كاريئات عضوية الرابطة لاعطاء العضوات كيان داخل المجتمع.

4. عوامل داخلية بروابط مستخدمي المياه:

لوحظ من خلال حضور (الملاحظة المباشرة) اجتماعات أربعة روابط مستخدمي المياه من العشرة روابط محل الدراسة أن هناك عوامل تنظيمية بالروابط تؤثر سلباً على إمكانية مشاركة النساء في الإدارة الفعالة للمياه. فبصفة عامة الروابط غير قادرة على خلق المناخ المناسب والملائم والمشجع للمرأة.

فمن ضمن هذه العوامل ضعف الاتصال بين اتحدات مستخدمي المياه والروابط على الترع الفرعية وكذلك ضعف الاتصال الداخلي وعدم تدفق المعلومات على الثلاثة مستويات بالرابطة، بالإضافة إلى عدم انتظام اجتماعات اللجنة التمثيلية واجتماعات مجلس الإدارة ببعض الروابط، وفي بعض الأحيان تتم الاجتماعات بأماكن يصعب على السيدات الوصول لها إما لبعدها المسافة أو بسبب انعقاد الاجتماعات بمنزل أحد أعضاء مجلس الإدارة الذكور حيث أن معظم الروابط ليس لها مقر دائم (باستثناء رابطة مستخدمي المياه على بحر الربع الكبير). وعادة ما تتم الاجتماعات بعد العشاء حيث أن هذا التوقيت مناسب لمعظم الأعضاء الذكور بغض النظر عن ظروف العضوات والعادات والتقاليد، ففي هذه الحالة يقتصر الحضور من السيدات على من لهن أقارب من الدرجة الأولى بتلك الاجتماعات. وتتضمن العوامل الداخلية أيضاً، ضعف قدرات الأعضاء والعضوات (بين الرجال والنساء معاً) على تنظيم وتيسير الاجتماعات، مما يؤدي إلى عشوائية المناقشة وإطالة الاجتماعات لساعات طويلة.

ونظراً لأن السيدات مسئولات عن تربية ورعاية الأطفال، فعادة ما يضطرن على اصطحاب الأطفال معهن لحضور الاجتماعات مما يؤثر على مستويات المشاركة بين العضوات ويخلق استياء بين الرجال من مشاركة المرأة.

ويعتبر أيضاً اقتصار تمثيل المرأة على المناطق السكنية أحد العوامل التي تؤدي إلى عزوف المرأة عن المشاركة لأن ليس لدى كل السيدات الرغبة في القيام بمشروعات جمع مخلفات منزلية. حيث عبرت الكثير من العضوات، وبالأخص المزارعات منهن، عن رغبتهن في التعرف على معلومات خاصة بالري والزراعة حتى يقمن بنشرها بين باقي أفراد المجتمع. ولكن غياب توصيف واضح لدور المرأة بالروابط في المجالات المختلفة ووجود فجوة بين الأدوار التي من المفترض القيام بها والتي يقمن بها فعلياً يؤدي إلى حصرها بمجالات معدودة.

5- توصيات لزيادة تفعيل دور المرأة بروابط مستخدمي المياه:

الاحتياج إلى تنسيق كافي مع الجهات الخارجية المعنية:

- ضرورة التنسيق مع الوحدات المحلية لحل مشكلة التخلص من الصرف الصحي بمياه الترغ والبحور حيث يرى الأعضاء والعضوات بروابط مستخدمي المياه محل الدراسة أن الصرف الصحي هو المسبب الرئيسي لتلوث المياه
- ضرورة التنسيق مع جهاز حماية البيئة والوحدات المحلية لإيجاد أماكن مرخصة لجمع القمامة بها
- التنسيق مع المدارس الحقلية لرفع وعي السيدات بالمجتمعات الريفية عن أهمية مشاركة المرأة الفعالة في إدارة المياه على جميع المستويات ومن ثم جذب عدد أكبر من المزارعات للمشاركة بمنظمات مستخدمي المياه
- التنسيق مع المدارس الحقلية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتقديم برامج ارشاد زراعي يكون موجه للسيدات المزارعات (يجب أن يتضمن معلومات عن نظم الري الموفرة للمياه)
- التنسيق مع جمعيات تنمية المجتمع لتسهيل الحصول على تمويل خارجي وتنفيذ المشروعات المختلفة الخاصة بالحفاظ على نوعية المياه والحد من التلوث البيئي

ضرورة تصميم برامج لرفع الوعي المجتمعي

- تقديم برامج لرفع الوعي المجتمعي عن أهمية الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع ومساهمة المرأة في القطاع الزراعي على وجه الخصوص
- رفع الوعي المجتمعي عن أهمية المشاركة المدنية بشكل عام والمشاركة في إدارة المياه على وجه الخصوص
- رفع الوعي المجتمعي عن أدوار ومسئوليات منظمات مستخدمي المياه وأهمية مشاركة المرأة بها

- تصميم برامج توعية بيئية عن مخاطر تلوث المياه وتقديم الدعم الفني اللازم للعضوات عن كيفية تنظيم حملات لنشر الوعي بشكل منهجي ومخطط، حيث اتضح من الدراسة الميدانية أن جهود العضوات للتوعية البيئية نتيجة اجتهادات شخصية مع القليل من المعلومات المتحصل عليها وبالتالي يحتجن إلى برامج مخططة ومدروسة.

الاحتياج لبرامج رفع القدرات المؤسسية لمنظمات مستخدمي المياه

- رفع القدرات المؤسسية لروابط مستخدمي المياه ومساعدتهم على إدارة الاجتماعات بشكل مهني أكثر (التوثيق وكتابة التقارير- إعداد أجندة الاجتماعات - كيفية تسيير الاجتماعات) والتأكد من أن اجتماعات الرابطة تعقد بشكل دوري ومنتظم
- تقديم برامج تدريبية لرفع قدرات ومهارات العضوات والتي يمكن أن يكون من ضمنها برنامج المرأة العربية تتكلم أو برامج بناء المهارات الشخصية الأخرى (مهارات التفاوض - بناء العلاقات - العمل في فريق - القيادة - الاتصال الفعال - العرض والتقديم - اتخاذ القرارات... الخ)
- تنظيم دورات تدريبية لعضوات الروابط على كيفية عمل قياسات المياه حتى يتمكن من متابعة مناسيب المياه بشكل دوري
- رفع قدرات العضوات على تنظيم حملات تعبئة المجتمع وكذلك حملات الدعوة وكسب التأييد حتى يتمكن من تعبئة الموارد المجتمعية والدفاع عن حقوق المرأة في إدارة المياه ونشر النهج الحقوقي بشكل عام

تشجيع العضوات على القيام بأنشطة غير جمع القمامة

- حيث أن الأهداف واحدة ولكن الدوافع مختلفة بين الرجال والنساء، فيجب اشراك المرأة بأنشطة ومشروعات غير جمع المخلفات المنزلية مثل عمل الحوائط الساندة للبحور من أجل التأكد من سلامة الأطفال وصيانة الجسور لتسهيل الوصول للمدراس و تنظيم حملات لإدخال نظام الصرف الصحي المجمع (ترنشات كبيرة للقرية) وتنظيم حملات نظافة للقرية بأكملها بقيادة الرائدات الريفيات ومدرسات الفصل الواحد ومحو الأمية

وكذلك تعبئة موارد المجتمع وتنظيم حملات التشجير على جانبي الترع والمساهمة في أعمال التطهير من أجل تقليل إصابة الأطفال بالأمراض

- العمل على النهوض بمستوى مشاركة المرأة بالروابط حيث أنه قاصر على الاعلام أو الاخطار ولا يتم الاستشارة أو التفاوض مع العضوات ويتم التعامل معهن على أنهم تنفيذيين

قيام الإدارة المركزية للتوجيه المائي بالمتابعة المستمرة لأداء منظمات مستخدمي المياه وتقييم مستوى مشاركة المرأة بها:

- توضيح أدوار ومسئوليات جميع الأطراف المعنية بالإدارة المتكاملة للمياه
- توضيح أدوار ومسئوليات كل من مجلس إدارة منظمات مستخدمي المياه واللجان التمثيلية والتأكد من تدفق المعلومات على جميع المستويات بالروابط
- وضع مؤشرات متابعة وتقييم مراعية للنوع الاجتماعي
- إدخال منهجية الإدارة بالنتائج بإدارة المتابعة والتقييم التابعة للإدارة المركزية للتوجيه المائي

ملحق (1): بيان بروابط مستخدمي المياه على بحر الزاوية وبحر سنهور

ملاحظات إضافية	عدد أعضاء اللجنة التمثيلية				عدد أعضاء مجلس إدارة			المكان	تاريخ الإنشاء	إسم الرابطة	#
	النسبة	إناث	ذكور	الاجمالي	إناث	ذكور	الاجمالي				
تقوم بتنفيذ مشروع جمع القمامة بدعم مالي وفني من رابطة المرأة العربية	29%	15	37	52	1	8	9	بحر الزاوية	قرار 71 لسنة 2004	رابطة مستخدمي المياه على بحر الزاوية	1
	7%	3	41	44	1	8	9	بحر الزاوية	قرار 68 لسنة 2004	رابطة مستخدمي المياه على بحر السيليين	2
	21%	9	34	43	1	7	8	بحر الزاوية	قرار 70 لسنة 2004	رابطة مستخدمي المياه على بحر نقاليفة	3
تم انشاء الرابطة نتيجة جهود مشروع "حقوق النوع الاجتماعي في المياه" وقد تمت مراعاة نسبة تمثيل النساء	33%	15	30	45	3	6	9	بحر الزاوية	قرار 54 لسنة 2010	رابطة مستخدمي المياه على مسقة بروة	4
	12,5 %	3	21	24	1	6	7	بحر الزاوية	--	اتحاد مستخدمي المياه على اتحاد الزاوية	5
	23%	10	33	43	1	10	11	بحر سنهور	قرار 70 لسنة 2005	رابطة مستخدمي المياه على بحر الربع الشرقي	6

7	رابطة مستخدمي المياه على بحر الربع الغربي	قرار 72 لسنة 2005	بحر سنهور	8	7	1	45	37	8	18%
8	رابطة مستخدمي المياه على بحر الربع الكبير	قرار 68 لسنة 2005	بحر سنهور	9	7	2	35	26	9	26%
9	رابطة مستخدمي المياه على مسقى صادق راضي	--	بحر سنهور	7	6	1	32	28	4	12,5%
10	اتحاد مستخدمي المياه على بحر سنهور	--	بحر سنهور	7	6	1	35	27	8	23%
الإجمالي										
										94
										13

ملحق (2): خلفية عامة عن روابط مستخدمي المياه

أ- ما هي روابط مستخدمي المياه؟

روابط مستخدمي المياه هي تنظيم غير حكومي يشترك فيه جميع مستخدمي المياه على الترع الفرعية (رجال - سيدات) من المزارعين - السكان - وأصحاب الاستخدامات المختلفة مثل الصناعة والمزارع السمكية. وطبقاً لوزارة الموارد المائية والري، تتمتع روابط مستخدمي المياه بصفة قانونية وذلك لأنها تشهر بقرار وزاري خاص بتشكيل المنظمات، حيث يتم توقيع مذكرة تفاهم بين الأجهزة المعنية بالوزارة وبين منظمات مستخدمي المياه موضح بها أدوار ومسئوليات كلا الطرفين. ذلك بالإضافة إلى وجود لائحة داخلية تنظم العمل في ضوء اللوائح والقوانين.

ب- الهدف من إنشاء روابط مستخدمي المياه:

- مشاركة أفضل لمستخدمي المياه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمياه (كماً ونوعاً)
- رفع كفاءة استخدام المياه من خلال عدالة التوزيع على الترع الفرعية (التطهير اليدوي والميكانيكي - أعمال الصيانة الدورية الصغرى والكبرى)
- تحسين نوعية المياه وخفض معدلات التلوث من خلال رفع درجة الوعي
- حل المشاكل وفض النزاعات المتعلقة باستخدام المياه بين المنتفعين ودياً

ت- النتائج المتوقعة من إنشاء روابط مستخدمي المياه على الترع الفرعية:

- تحقيق عدالة توزيع المياه ورفع كفاءة استخدامها
- تحسين نوعية المياه والاقلاق من التلوث
- تحسين حالة الصرف
- تقليل التكلفة التشغيلية وزيادة الانتاجية

ث- المهام الرئيسية لروابط مستخدمي المياه:

- وضع الخطة السنوية للصيانة والتشغيل بالاشتراك مع أجهزة الوزارة
- تنفيذ أعمال الصيانة الدورية والسنوية وأعمال الإصلاح الصغرى والكبرى
- قياس التصرفات اليومية لمتابعة ورصد مناسيب المياه والمحافظة على المياه من التلوث
- حل النزاعات والخلافات بين مستخدمي المياه

- فتح قنوات اتصال بكل أجهزة وزارة الموارد المائية والري وكذلك مع الهيئات الحكومية والمحلية والتنظمات الأهلية والجهات الأخرى المعنية بالإدارة المتكاملة للمياه

ج- الهيكل التنظيمي لروابط مستخدمي المياه يتكون من:

الوحدات الأساسية: وهي المستوى الأساسي في الهيكل التنظيمي للرابطة، وتقوم بانتخاب ممثلها في اللجنة التمثيلية للرابطة، وتشمل الوحدات الأساسية جميع المنفعين بزمام الترع الفرعية ممثلة في الوحدات الزراعية والسكنية وأية استخدامات أخرى.

اللجنة التمثيلية: وتتكون من الذين يتم انتخابهم مباشرة من قبل الوحدات السكنية، حيث يقوم أعضاؤها بانتخاب مجلس إدارة الرابطة، وللجنة الحق في استبعاد من تراهم لعدم الالتزام كما لها الحق في الموافقة على قرارات مجلس الإدارة. ومسئوليات وأدوار اللجنة التمثيلية كالتالي:

- انتخاب أعضاء مجلس إدارة رابطة مستخدمي المياه على الترع الفرعية
 - الموافقة على اللائحة الداخلية وأي تعديلات تطرأ عليها والخطة السنوية والميزانية الخاصة بالتشغيل والصيانة لنظام الري والصرف
 - الموافقة على مشروع الموازنة واعتماد الحساب الختامي والمراجعة المالية
 - الموافقة على تعيين الوظائف المطلوبة والتعاقدات والحصول على المنح والقروض والخدمات
 - الموافقة على العقوبات الموقعة على أي فرد يخالف النظام الأساسي للرابطة
- مجلس الإدارة:** هو السلطة التنفيذية للرابطة حيث يقوم بتنفيذ سياسة وقرارات الرابطة، ويتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5 - 15 عضواً، شاملاً رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق وباقي الأعضاء. ويتم انتخاب المجلس من قبل اللجنة التمثيلية. ومسئوليات وأدوار اللجنة مجلس الإدارة كالتالي:

- التأكد من فعالية وكفاءة تشغيل وصيانة الترع ونظام الصرف بزمام الترع
- الإدارة المالية والإدارية الجيدة للرابطة
- إدارة شؤون الرابطة الإدارية والمالية
- إعداد اللائحة الداخلية

- إعداد الخطة السنوية وميزانية التشغيل والصيانة للترعة الفرعية ونظام الصرف
- الاحتفاظ بكل الوثائق والسجلات الإدارية والمالية للرابطة
- إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي والتقارير المالية
- الإشراف على أداء العاملين بالرابطة ومتابعة أدوار اللجان الداخلية
- حل النزاعات والتعارضات التي قد تنشأ بين أعضاء الرابطة
- الاتصال الفعال والمستمر مع أجهزة الري والمصالح الحكومية ذات العلاقة
- التعاون والاتصال الجيد مع روابط مستخدمي المياه على المساعي الخصوصية ومجلس المياه على مستوى الهندسة

ملحق (3): أسئلة حلقات النقاش الجماعية لعضوات الرابطة

(أ) خلفية عامة:

- هل سبق لكى المشاركة فى أنشطة مجتمعية اخرى قبل انضمامك للرابطة (أو بعد الانضمام)؟
- هل تملكين اى اراضى زراعية (هل يمتلك أي من أعضاء اسرتك اراضي زراعية)؟
- الى اى مدى تقومين بالمشاركة فى الانشطة الزراعية؟
- ما رأى المجتمع فى اهمية دور النساء فى الزراعة؟

(ب) دوافع مشاركة المرأة والأدوار التي تقومون بها داخل الروابط:

- ما هي دوافع / أسباب الانضمام للرابطة؟
- ما هو دور روابط المياه؟
- ما هي علاقة النساء بإدارة المياه؟
- ما هو نوع عضويتك بالرابطة (لجنة تمثيلية / مجلس إدارة... الخ)؟
- ما هي الأدوار التي تقومين أو سوف تقومين بلعبها داخل الرابطة؟
- ما هي اهم القرارات التي شاركتي فيها فى الرابطة؟
- ما رأيك في الدور التي تقومين به داخل الرابطة؟ إلى أي مدى ترون أنكم تقومون بأدوار لها فعالية وتأثير بالمجتمع؟
- من وجهة نظرك، ما هي الاحتياجات اللازمة لتفعيل أو تحسين دورك أكثر داخل الرابطة؟
- ما هي الموضوعات الأكثر اهمية بالنسبة لكى التي ترغبين مناقشتها فى الرابطة؟
- ما هي التدريبات/ورش العمل التي سبق لكم المشاركة بها؟
- ما هي الخبرات/المهارات التي اكتسبتموها من خلال المشاركة بالرابطة؟

(ج) العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة بالروابط:

- ما هي العوامل التي تؤدي الى عزوف السيدات من المشاركة في الروابط؟
- من وجهة نظركم، كيف يمكن أن نحفز سيدات أخريات للانضمام إلى الروابط؟

(د) نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات:

- ما الذي يميز رابطتكم عن الروابط الأخرى؟
- ما هي العوامل الايجابية التي لديكم بالرابطة؟
- ما هو شكل علاقاتكم بالاعضاء الآخرين بالرابطة (وصف العلاقات الداخلية بالرابطة)؟
- من يتحكم في عمليات اتخاذ القرار بالرابطة؟
- ما هي الموضوعات التي تثير مشاكل في النقاش أثناء الاجتماعات؟
- إلى أي مدى تشعرون أن لكم صوت مسموع ورأي مؤثر في إتخاذ القرارات داخل الرابطة؟
- ما هي فرص الموارد الخارجية التي يمكن للرابطة أن تستغلها؟ ما هي مصادر الدعم الخارجي التي يمكن الحصول عليها؟
- ما هي الجهات التي تقدم دعم فني للرابطة وما هي موضوعات التدريبات التي يقدمونها؟
- ما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً على عملكم داخل الرابطة؟

قائمة بالمصادر التي تم الاضطلاع عليها:

Barnes, Jessica 2008. "Women and Men in the Fields: A Study of Gender and Agricultural Water Management in Fayoum". Irrigation Advisory Services – The Ministry of Water Resources and Irrigation, Egypt.

Farah, Nadia Ramsis, 2002. "Rural Women and Women in Agriculture: Engendering the National Development Plan of Egypt 2002-2007". The National Council for Women

Ibrahim, Somaya, 2006. "Overview on the Current Situation of Gender and Water Management in Egypt", Irrigation Advisory Services – The Ministry of Water Resources and Irrigation.

Ministry of Water Resources and Irrigation – Egypt, 2007. "Female Farmers in Egypt: Their Water Management Interests and Coping Mechanisms"

Sultana, Farhana 2009. "Community and participation in water resources management: gendering and naturing development debates from Bangladesh", Royal Geographical Society

Wanaj Robina and Maria Hartl, 2007. 'Gender and Water: Securing Water for Improved Rural Livelihoods', International Fund for Agricultural Development (IFAD).